

(١١٤١) وعنه (ع) أَنَّهُ قَالَ . مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ عَتَقَ رَقَبَةً لَمْ يُعْزِرْهُ أَنْ يُعْتِقَ أَعْمَى وَلَا مُقْعَدًا وَلَا مَنْ لَا يُغْنِي شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ وَقَّتْ ذَلِكَ .  
 (١١٤٢) وعن رسول الله (صلعم) أَنَّهُ قَالَ : لَا عَتَقَ إِلَّا بَعْدَ مَلِكٍ .  
 وعن علي (ع) مِثْلَ ذَلِكَ .

(١١٤٣) وعن جعفر بن محمد (ع) أَنَّهُ قَالَ فِي الرَّجُلِ يَقُولُ : إِنْ اشْتَرَيْتُ غُلَامًا فَهُوَ حُرٌّ لَوْجِهَ اللَّهِ ، وَإِنْ اشْتَرَيْتُ هَذَا الثَّوبَ فَهُوَ صَدَقَةٌ لَوْجِهَ اللَّهِ ، وَإِنْ تَزَوَّجْتُ فَلَانَةِ فَهِيَ طَالِقٌ ، قَالَ : لَيْسَ ذَلِكَ كُلُّهُ بِشَيْءٍ ، إِنْمَا يُطْلَقُ وَيُعْتَقُ وَيَتَصَدَّقُ بِمَا يَمْلِكُ .

(١١٤٤) وعن جعفر بن محمد (ص) أَنَّهُ قَالَ : مَنْ أَعْتَقَ بَعْضَ مَمْلُوكِهِ ، وَهُوَ لَهُ كُلُّهُ ، فَهُوَ حُرٌّ كُلُّهُ ، لَيْسَ لِلَّهِ شَرِيكَ .

(١١٤٥) وعنه (ع) أَنَّهُ سُئِلَ عَمَّنْ أَعْتَقَ ثُلُثَ عَبْدِهِ ، عِنْدَ الْمَوْتِ ، يَعْنِي وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ ، قَالَ : يَعْْتِقُ ثُلُثَهُ ، وَيَكُونُ الثَّلَاثَانُ لِلْوَرِثَةِ .

(١١٤٦) وعن علي (ع) وَأَبِي جَعْفَرٍ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَنَّهُمْ قَالُوا : مَنْ أَعْتَقَ شَرَكًا لَهُ فِي عَبْدٍ لَهُ فِيهِ شُرَكَاءُ <sup>(١)</sup> أَعْتَقَ مِنْهُ حَصَّتَهُ وَيَبْقَى الْقَوْمُ الْبَاقُونَ عَلَى حَصَصِهِمْ ، وَيَلْزَمُ الْمُعْتَقَ إِنْ كَانَ مُوسِرًا عِتْقُ مَا بَقِيَ مِنْهُ ، وَأَنْ يُؤَدَّى إِلَى أَصْحَابِهِ الَّذِينَ لَمْ يَعْتَقُوا قِيَمَةَ حَصَصِهِمْ يَوْمَ أَعْتَقَهُ ، وَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا فَهُمْ عَلَى حَصَصِهِمْ ، فَمَتَى أَدَّى إِلَيْهِمُ الْعَبْدُ أَوْ الْمُعْتَقُ ذَلِكَ عَتَقَ الْعَبْدُ وَإِلَّا خَلَدَهُمْ بِالْحَصَصِ أَوْ اسْتَسْعَوْهُ إِنْ اتَّفَقَ مَعَهُمْ عَلَى السَّعَايَةِ ، وَإِنْ أَعْتَقَ أَحَدُهُمْ وَكَانَ الْمُعْتَقُ الْأَوَّلُ مُعْسِرًا وَالثَّانِي مُوسِرًا لَزِمَهُ لِلْبَاقِينَ غَيْرِ الْمُعْتَقِ الْأَوَّلِ مَا كَانَ لَزِمَهُ الْأَوَّلُ ، فَإِنْ أَيْسَرَ يَوْمًا مَّا رَجَعَ بِهِ عَلَيْهِ وَكَذَلِكَ الْأَوَّلُ فَلِأَوَّلٍ ، هَذَا مَعْنَى قَوْلِهِمُ الَّذِي رُوِيَ عَنْهُمْ (ص) وَإِنْ اخْتَلَفَتْ أَلْفَاظُهُمْ فِيهِ .

(١) ز - شريك .